



صدر عن حزب حراس الأرز – حركة القومية اللبنانية، البيان الأسبوعي التالي:

عندما يلجأ أحد أطراف النزاع إلى الطعن بوطنية الطرف الآخر وفق معايير الخاصة بكون الإنقسام بينهما وإنعدام الثقة قد بلغا نقطة اللاعودة، وعندما يصبح التخوين لغة التخاطب وأداة لمحاربة الخصوم يكون الفجور السياسي قد بلغ ذروته.

نقول هذا الكلام على خلفية الضجة القائمة حول وصول البوارج الأميركية إلى المياه الإقليمية وحملات التشهير والتخوين التي رافقتها.

لا نذبح سراً إذا قلنا ان شريحة كبيرة من اللبنانيين المحايدين قد شعرت بالإرتياح لمجيء تلك البوارج واعتبرتها بمثابة عامل إيجابي من شأنه تصحيح الخلل في ميزان القوى الداخلي الحاصل بين أكثرية عددية لا تملك السلاح الكافي، في مواجهة أقلية مدججة بالسلاح ومصممة على خطف البلاد وجرحها عنوة إلى حروب مفتوحة لا تريدها.

نحن لا ننتمي إلى هذا الفريق أو ذاك، ولا نودّ الإشتراك في مهرجان التشائم القائم بينهما، ولكن الواقع على الأرض يحثم علينا الدفاع عن الحقيقة المجردة كما تعودنا، وذلك من خلال الأسئلة التالية:

من أعطى هذه الأقلية المسلحة التي تسمي نفسها "مقاومة" الحق في تخوين الناس وتوزيع شهادات بالوطنية؟

وبأي حق تستورد السلاح على أنواعه وجهازة من سوريا وإيران وتمنعه عن الآخرين؟ ووفق أي معيار يتم تصنيف السلاح الوطني وغير الوطني؟ وعلى أي أساس يكون السلاح الآتي من سوريا وإيران سلاحاً وطنياً، والسلاح الآتي من مصادر أخرى غير وطني؟

وماذا عن المال النظيف الذي تتحدث عنه؟ ولماذا تعتبر المال الإيراني نظيفاً وغيره غير نظيف، اللهم إلا إذا كانت تعتمد أسلوب تبييض الأموال!

ومن أين حصلت على وكالة حصرية لمقاتلة إسرائيل إنطلاقاً من لبنان؟ ومن قال ان اللبنانيين راغبون أصلاً في شن حروب مفتوحة على إسرائيل نيابة عن العرب؟؟؟

المعادلة يجب ان تكون على النحو التالي:

١- اما ان يكون السلاح محصوراً في القوى المسلحة الشرعية دون غيرها، واما ان يكون مباحاً للجميع.

٢- وإذا كانت الأقلية المسلحة مُصرّة على التحالف مع المحور السوري – الإيراني ولا تخجل به، فان الطرف الآخر له ملء الحق في التحالف مع المحور الأميركي – الأوروبي من دون حرج.

ان قول الحقيقة مهما كانت جارحة يفضي حتماً إلى حل الأزمة، بينما السكوت عنها يعقدها.

لبنان

أبو أرز  
في ٧ آذار ٢٠٠٨